"التشريع الاستعماري الفرنسي في مجال أملاك الدولة بالبلاد التونسية (1881-1956)" [1]

للأستاذ مروان العجـــيلي،
باحث بالمعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية

بشيـــر اليزيـــدي

المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة

إن الاهتمام بتاريخ البلاد التونسية خلال الفترة الاستعمارية يبرز وينجز من خلال زوايا مختلفة ومتنوعة. إلا أن المسائل العقارية وعلاقتها بالتشريـــع خلال هذه الفترة, قلمـــا تطرح، وإن تـــعرض لهـــا الباحث فهـــي لا تعالج هـــذا الموضوع بصفـــة مستقلـــة ومتكاملة وإنما نجدها ضمن محاور تتعلق بمجالات أخرى كالدراسات المونوغرافية التي أثارها الباحثون ولكنها لا تمثل الشخصية الرئيسية للعمل.

إن هذا المؤلف (باللغة الفرنسية) الذي نقدمه في هذه الورقة يطرح مـــسألـــة التشريـــع والشؤون العقارية "كشخصية رئيسية" ومحور اهتمام الدراسة التاريخية التي أنجزها الباحث في إطار إعداد رسالة لنيل شهادة الدكتوراه تحت إشراف الأستاذ عبد السلام بن حميدة والتي ناقشها بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس سنة 2003.

1) La législation coloniale française en matière de domaine de l'Etat en Tunisie (1881-1956). Université de la Manouba, Institut Supérieur d'Histoire du Mouvement National, 2010.

تكمن خصوصية وطرافة هذا المؤلف في إبراز أهمية التشريع لدراسة الفترة الاستعمارية وبالتحديد وزن أملاك الدولة في السياسة الاستعمارية. فكل الدراسات التي تناولت بالبحث المسألة الاستعمارية بالبلاد التونسية، ركزت في ما يخص الوسائل المستعملة في عملية التدخل الاستعماري على الوسائل العسكرية وما يعبر عنه بالعنف المادي إلا أن هذا العمل يقدم لنا وسيلة أخرى, ويبرز صنفا آخر من العنف يتمثل في استعمال سلاح النصوص القانونية لإخضاع البلاد والعباد. وهو سلاح، إن نظرنا بتمعن لتاريخ الحضور الاستعماري، كثير الاستعمال إلى درجة أن التسلسل الزمني المؤرخ للبلاد التونسية خلال هذه الفترة، في تقديرنا، يرتبط بثوابت ذات صبغة تشريعية قانونية رسمت ملامح السياسة الاستعمارية إلى درجة بلورة فكرة أن القضية التونسية في علاقتها بالاستعمار, هي قضية تعود إلى معطى قانوني. وحفاظا على هذه «الخدعة القانونية" حددت فرنسا وجودها بأرضية "تشريعية شرعية" حتى تحافظ على المعنى الأصلي لمفهوم الحماية.

يتكون هذا المؤلف من 417 صفحة وينقسم إلى 5 أبواب تنقسم بدورها إلى فصول إلى جانب ملاحق وكشاف الأعلام والأماكن وبيبليوغرافيا تشمل المصادر والملاحق.

في ما يخص المصادر التي اعتمدها المؤلف للقيام بهذا العمل فقد فتحت الباب أمام ما يتوفر في المخزونات والمدونات التي تحتوي على وثائق رسمية تسمح بتتبع تطور التشريع المتعلق بالأمور العقارية ومنها الأوامر العلية والقرارات الرسمية. في هذا الصدد لا يمكن إلا أن نثمن ما قام به المؤلف عندما أقدم "بكل جرأة علمية" على اقتحام رفوف المكتبات المختصة في الشؤون القانونية وخاصة منها العقارية. فهذا المجهود ليس بالأمر الهين على غير المختص في الحقوق. وأخص بالذكر ملفات وصناديق المحكمة العقارية التي انتقى منها "الباحث" كل معلوماته الموضحة والدالة على آليات السياسة الاستعمارية وذلك من خلال دراسة وتحليل النزاعات العديدة بين المدعين والتوغل في دراسة تقارير الأحكام وقرارات الاتهام.

كما استفاد صاحب هذا العمل من مبادرة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية التي فتحت أرشيفها أمام الباحثين منذ بداية تسعينات القرن الماضي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا العمل ارتبط بتطور البحث خلال تلك الفترة الذي تجسم في خضم ذلك التطور في انبعاث وحدة بحث في التاريخ داخل وزارة أملاك الدولة تعنى بتاريخ أملاك الدولة منذ الفترة القديمة. وقد اهتمت هذه الوحدة، إلى جانب التنقيب عن المصادر وعقد الندوات العلمية، أيضا، بتشجيع الباحثين للاهتمام بهذا الموضوع.

تعرض الكاتب في هذا المؤلف إلى مسألة التشريع في بداية الاستعمار أي خلال العشر سنوات الأولى عندما كان المشرع يسعى إلى تسهيل عمليات الاستحواذ على العقارات بهدف تحقيق الأرباح. ومن أهم القوانين الخاصة بالشؤون العقارية التي صدرت خلال هذه المرحلة الأولى : القانون العقاري (غرة جويلية 1885) والقانون المتعلق بالملك العام (24 سبتمبر 1885).

ثم تناول بالدرس أهم مرحلة عند انطلاق ما يعرف "بالاستعمار الرسمي" الذي رافقه سيل من القوانين والتشريعات الهادفة إلى الاستيلاء على العقارات على اختلاف أنواعها وأصنافها (البايليك - الأحباس- الموات - العروش). تم التركيز على دسامة التشريعات في تناغم مع سياسة استعمارية - استيطانية تواصلت تقريبا إلى حدود الحرب العالمية الثانية.

أبرز المؤلف، خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وصولا إلى الاستقلال التغييرات التي حصلت في ميدان السياسة العقارية مركزا على تراجع ملكية المعمرين ومحاولة فرنسا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه أمام هذا التراجع المرتبط بتطور الوضع السياسي نحو نيل البلاد التونسية استقلالها.

تغطي هذه الدراسة إذا كامل الفترة الاستعمارية وهو ليس بالأمر الهين نظرا لطبيعة الموضوع حتى وإن لم يتعرض المؤلف إلى كل القطاعات التي يبرز فيها مدى خطورة التشريع في المشروع الاستعماري.

يرتبط موضوع الكتاب بقضايا من شأنها أن تنير سبل معرفة ميادين حساسة تخص المجتمع التونسي إلى جانب أسس وهياكل الاقتصاد التونسي في علاقته بالدورة الإنتاجية والاستغلالية داخل البلاد دون تغييب تأثير "المتروبول" على هذه الدورة.

عالج الباحث هذه المحاور من خلال العلاقة بين السلطة والأصناف الاجتماعية المحلية عبر قطاع يعتبر ركيزة المجتمع والاقتصاد التونسي أي

"الأرض" وعبر مختلف القضايا التي تدور حول الملكية وانتقالها طبقا لتراتيب لم تكن معهودة لدى التونسيين قبل انتصاب الحماية كمسألة الغابات وأراضي العروش على سبيل المثال.

فالإشكال الذي يطرحه الباحث يرتبط بتوفير هذه الملكية لخدمة وانجاز المخطط الاستعماري بوضعها على ذمة الفرنسيين والجالية الأوروبية بصفة عامة لتحقيق الاستعمار الاستيطاني والطرافة تكمن في تناول هذه الإشكاليات انطلاقا من النصوص التشريعية. فيبرز إذا التلاقي بين التاريخ العقاري والتاريخ الاستعماري فتكشف هذه العلاقة، حسب تعبير المؤلف، عمليات الطرد والإقصاء.

لإبرازهذه العلاقة أو هذا التلاقي ركز الباحث على خصائص التشريع الاستعماري في ميدان أملاك الدولة موضحا أنه نابع من نموذج فرنسي ولكنه أخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية مشيرا إلى عمليات التأويل والتجديد والتكيف مع التشريع التونسي المحلي (قبل انتصاب الحماية) إلى جانب تطور الأوضاع والأحداث.

إن أهم ما نستنتجه من خلال قراء ة هذا المؤلف :

- مدى اطلاعنا على أدق آليات الجهاز الاستعماري ومجموعات الضغط وتأثيرها، من خلال إصدار القوانين، على الخيارات الاقتصادية والسياسية "للدولة الحامية".

- يذكرنا هذا الموضوع بأن "التاريخ لم يبارحنا وما زال معنا" إذ أن جل القضايا المطروحة ما زالت محل نقاش ونزاعات إن لم نقل فضائح كمسألة أراضي العرش، التسجيل، المسح العقاري، الاستحواذ على الملك العمومي وأملاك الدولة.

- إعادة النظر في تناول دراسة التاريخ الكولونيالي وإعطاء أهمية أكثر إلى مواضيع جديدة وطريفة.